Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 528-539
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

Reflections of Sustainable Development on the Social Structure of Libyan Society

Souad Naji Yousef Al-Zrebi *
Department of Sociology, Faculty of Arts and Languages, University of Tripoli, Liby

انعكاسات التنمية المستدامة على البنية الاجتماعية للمجتمع الليبي

سعاد ناجي يوسف الزريبي *
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب واللغات، جامعة طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: s.ezrebi@uot.edu.ly

Received: October 28, 2025	Accepted: January 23, 2026	Published: February 20, 2026

Abstract:
This study investigates the implications of sustainable development on the social structure of Libyan society, emphasizing the integration of economic, environmental, and social dimensions to ensure long-term stability. The research problem stems from the observed decline in economic growth and environmental protection, which has negatively impacted the social fabric through pollution, resource depletion, and deteriorating living conditions. The study aims to identify the components of the Libyan social structure, clarify sustainable development indicators, and determine the initial manifestations of sustainability within the social framework. Adopting a descriptive-analytical approach, the researcher analyzes the phenomenon by collecting and classifying information to reach scientific conclusions. The theoretical framework relies on Structural Functionalism, particularly Talcott Parsons' theory, to interpret how social systems maintain balance and adapt to their environments through specialized institutions like the family, education, and economy. Findings reveal that the Libyan social structure is a complex network of institutions, values, and roles that govern human interaction. Sustainable development serves as a vital tool for restructuring society by promoting social justice, equality, and the rational use of natural resources without compromising future generations' rights. Key indicators include improvements in health services, education quality, housing, and the reduction of poverty and unemployment. The study concludes that achieving sustainability in Libya requires a shift toward renewable energy, green industries, and community participation in decision-making processes. It recommends supporting research centers, enhancing security efforts to combat crime, and improving citizens' living standards to drive the sustainable development process forward.

Keywords: Sustainable Development, Social Structure, Libyan Society, Structural Functionalism, Social Justice.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص
تبحث هذه الدراسة في انعكاسات التنمية المستدامة على البنية الاجتماعية للمجتمع الليبي، مع التأكيد على تكامل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لضمان الاستقرار طويل الأمد .تنبع مشكلة الدراسة من تدني مستوى النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما أثر سلباً على النسيج الاجتماعي من خلال التلوث واستنزاف الموارد وتدهور الظروف المعيشية .تهدف الدراسة إلى الكشف عن مشتملات البنية الاجتماعية الليبية، وتوضيح مؤشرات التنمية المستدامة، وتحديد الإرهاصات الأولية للاستدامة ضمن الإطار الاجتماعي . وباعتماد المنهج الوصفي التحليلي، قامت الباحثة بتحليل الظاهرة عبر جمع المعلومات وتصنيفها للوصول إلى استنتاجات علمية .اعتمد الإطار النظري على البنائية الوظيفية، ولاسيما نظرية "تالكوت بارسونز"، لتفسير كيفية محافظة الأنساق الاجتماعية على توازنها وتكيفها مع بيئاتها من خلال مؤسسات متخصصة كالأسرة والتعليم والاقتصاد .كشفت النتائج أن البنية الاجتماعية الليبية هي شبكة معقدة من المؤسسات والقيم والأدوار التي تنظم التفاعل الإنساني .وتعد التنمية المستدامة أداة حيوية لإعادة هيكلة المجتمع عبر تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة . وتشمل المؤشرات الرئيسية تحسين الخدمات الصحية، وجودة التعليم، والإسكان، والحد من الفقر والبطالة . خلصت الدراسة إلى أن تحقيق الاستدامة في ليبيا يتطلب التحول نحو الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء والمشاركة المجتمعية في صنع القرار .وأوصت بدعم المراكز البحثية، وتعزيز الجهود الأمنية لمكافحة الجريمة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين لدفع عملية التنمية المستدامة إلى الأمام.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البنية الاجتماعية، المجتمع الليبي، البنائية الوظيفية، العدالة الاجتماعية.

المقدمة:

تقوم التنمية المستدامة في أي مجتمع على تلبية احتياجات أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم العمرية والمهنية دون إفراط أو تفريط، وترتكز هذه العملية على البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعتمد بدورها على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتحسين المحيط البيئي، وتحقيق العدالة الاجتماعية. إن هذا المسار يتطلب بالضرورة الحد من التلوث البيئي، والحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة، وتعزيز إنتاج الطاقات المتجددة للحد من أضرار التغيرات المناخية (بوساحة وبحوص، 2019). كما تسهم التنمية المستدامة في التعزيز العادل والمتكافئ للجانب الاقتصادي بشكل مستمر، وذلك عبر توفير فرص العمل وإحداث انتعاش اقتصادي يرتكز على العدالة الاجتماعية المتكافئة، وتحسين جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع دون تمييز بناءً على الجنس، أو العمر، أو الانتماء الأسري والقبلي (علي وعمر، 2024).

وتتطلب عملية التنمية المستدامة فاعلية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة، حيث لا يمكن تحقيق أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلا من خلال التكامل بين المؤسسات الحكومية والأهلية، ورسم استراتيجيات شاملة توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة (عيسى، 2008). وفي هذا السياق، تبرز أهمية الربط بين التخطيط الاستراتيجي والسياسات الاجتماعية؛ إذ إن صياغة سياسات اجتماعية واعية تعد الركيزة الأساسية لعمليات التخطيط التنموي التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة في أبعادها المختلفة (Alfoghi, 2025).

وترى الباحثة أن تحديات التنمية المستدامة في المجتمع الليبي تفرض ضرورة العمل التكاملي بين مختلف القطاعات؛ حيث يتطلب الاقتصاد المستدام توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المبتكرة التي تعزز الصناعات الخضراء، وتعتمد على الطاقات البديلة مع الحفاظ على التوازن البيئي. ولضمان نجاح هذه التوجهات، لا بد من تبني نظم حوكمة فعالة وشفافة لإدارة الموارد العامة؛ إذ تلعب الحوكمة الرشيدة دوراً محورياً في مواجهة التحديات التنموية الوطنية، وتوفر الآليات اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة تتصدى للعقبات المؤسسية.(Elelam, 2025)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما ينبغي التركيز في المجتمع الليبي على توفير فرص العمل اللائقة، وتحسين جودة التعليم والصحة والإسكان لتعزيز المساواة الاجتماعية. وهنا تبرز أهمية معالجة الفوارق البنيوية، لا سيما ما يتعلق بسوسيولوجيا النوع الاجتماعي؛ إذ إن تمكين المرأة وتقليص فجوة النوع الاجتماعي يُعدان من المؤشرات الجوهرية لنجاح التنمية والتمكين المجتمعي الشامل .(Almaryami, 2025) وتؤكد الدراسة الحالية في ختام هذا العرض على أن حماية التنوع البيولوجي، والتكيف مع التغير المناخي، والاعتماد على إدارة تشاركية يساهم فيها كافة أفراد المجتمع ومؤسساته، هي الضمانات الحقيقية لتحقيق المساءلة والعدالة وتعزيز التعاون الوطني المستدام.

مشكلة الدراسة :

استشعرت الباحثة من خلال عملها انعكاس تدني مستوى النمو الاقتصادي والبيئي على البنية الاجتماعية؛ حيث أُهملت الجوانب الوقائية في البيئة، وتزايد سوء استخدام الموارد بشكل مستدام وفعال، مما أدى إلى نضوب البنية الاجتماعية وتدهور الظروف البيئية والاقتصادية، وانعكس ذلك عبر التأثيرات السلبية للتلوث والتغير المناخي وانبعاثات الغازات السامة على صحة البيئة والأجيال الحالية والمستقبلية. وقد قامت الدراسة الحالية بإلقاء الضوء على مرتكزات التنمية المستدامة المستهدفة للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بنمط مستدام يهدف إلى توفير فرص العمل اللائقة، والتعليم، والصحة، والإسكان، والحد من الفقر، وتحسين جودة الحياة. وأشارت دراسة (علي وخليفة، 2024) ودراسة (العقل، 2021) إلى مبادئ التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق المساواة وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ومنع التمييز والظلم في التوزيع العادل للموارد والفرص؛ إذ تُعد التنمية المستدامة استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى بناء مستقبل مستدام وازدهار دائم، مما يضمن استمرارية النمو الاقتصادي والاجتماعي دون التأثير السلبي على البيئة والموارد الطبيعية. ويتطلب ذلك تصميم وتطوير المدن والمجتمعات بطرق تعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. كما بينت دراسة (باحمدان والذيب، 2022) ودراسة (بوساحة وبحوص، 2019) أن تصميم المدن بطرق تقلل من استخدام السيارات وتشجع على استخدام وسائل النقل العام والمشاة وركوب الدراجات الهوائية يضمن البنية التحتية اللازمة لتوفير المياه النظيفة والكهرباء والصرف الصحي. وقد أكدت الباحثة على أهمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة في المدن والمجتمعات، والتحكم في كمية النفايات المنتجة، وتحسين عمليات إعادة التدوير والتحويل للموارد المستدامة. وبينت الباحثة، بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والنظريات المفسرة والأدبيات التي تناولت الموضوع، أهمية تعزيز البنية التحتية الخضراء في المدن والمجتمعات، والمتمثلة في إنشاء المنتزهات والحدائق وتوفير المساحات الخضراء المفتوحة، وتحسين جودة الهواء والمياه، وتوفير بيئة صحية ومستدامة للسكان. وقد حاولت الباحثة في هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهمية المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرارات المتعلقة بتطوير وإدارة المدن والمجتمعات، وضمان تلبية الاحتياجات والتطلعات لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز الشمولية والعدالة الاجتماعية. من هذا المنطلق جاءت الدراسة الحالية للإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما هو تأثير التنمية المستدامة على البنية الاجتماعية للمجتمع الليبي؟

أهمية الدراسة :تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

1. تعتبر التنمية المستدامة أداة جوهرية لرسم استراتيجيات مستقبلية متكاملة من النواحي (السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية) .
2. تكمن أهمية دراسة التنمية المستدامة في استهدافها تحقيق الاستقرار وإعادة بناء وهيكلة المجتمع الليبي
3. تساعد هذه الدراسة في فهم وتحليل أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها ومبادئها مع التركيز على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الحالية إلى ما يلي: -

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. الكشف عن أهم مشتملات البنية الاجتماعية في المجتمع الليبي.
2. توضيح مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع الليبي.
3. تحديد الإرهاصات الأولية للتنمية المستدامة في البنية الاجتماعية في المجتمع الليبي.

تساؤلات الدراسة:
1. ما هي مشتملات البنية الاجتماعية في المجتمع الليبي؟
2. ما هي مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع الليبي؟
3. ما هي الإرهاصات الأولية للتنمية المستدامة في البنية الاجتماعية؟

حدود الدراسة :تحددت الدراسة بالحد الموضوعي الذي يتناول البنية الاجتماعية للتنمية المستدامة.

منهج الدراسة :استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة؛ حيث يقوم على وصف الظاهرة وصفاً تاماً من خلال جمع المعلومات والعمل على تصنيفها والتعبير عنها كيفاً، وذلك للوصول إلى استنتاجات حول موضوع الدراسة.

مصطلحات الدراسة:
- البنية الاجتماعية: هي مجموعة الأطر التنظيمية التي تنتظم خلالها كافة الأدوار والعلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، ويندرج تحتها كافة أنماط السلوك في المجتمع (فهمي، 1998).
- التنمية المستدامة: هي تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم، وتتمثل في الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية توفر الموارد والمحافظة على حقوق الإنسان في الحاضر والمستقبل (سالم ويحيى، 2017).

الإطار النظري:
أبعاد التنمية المستدامة :إن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية؛ إذ إن إغفال البعد الاجتماعي أو البيئي يؤثر سلباً على بقية الأبعاد، وذلك على النحو التالي:
البعد الاقتصادي :يبرز هذا البعد في توجيه الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وتضييق الفجوة بين الدخل والمدخرات المالية، وذلك من خلال الاستخدام العقلاني والمنظم للإمكانيات الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة بالمساواة بين أفراد المجتمع في مستوى التنمية الاقتصادية (علي وخليفة، 2024). وقد أشارت معظم التقارير والدراسات الدولية إلى أن ارتفاع المستوى الاقتصادي يؤدي إلى تمتع أفراد المجتمع بالثروة والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة، وتحسين مختلف الخدمات التعليمية والصحية والبيئية، مما أدى إلى تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها. بينما يؤدي تدني المستوى الاقتصادي لبعض المجتمعات إلى تدهور وانخفاض في مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصادياتها، مما ينعكس سلباً على الجانب الاجتماعي لمجتمعاتها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة أفرادها؛ وذلك نتيجة لاعتمادها على الاقتصاد الريعي، وزيادة الإنفاق العسكري بدلاً من محاربة الفقر والأزمات الاقتصادية التي يعيشها، وهذا ما يفرض رشادة استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وسبب ذلك أن الإنتاج المتوافق مع النظام البيئي يختلف عن الإنتاج الحالي (عيسى، 2008).
وترى الباحثة أن مثل هذه الظروف تنطبق على ما هو موجود في المجتمع الليبي في الوقت الراهن؛ بسبب الحروب لسنوات متتالية، والأزمات الصحية (مثل جائحة كورونا)، والأزمات الطبيعية (مثل فيضان درنة وانهيار مدينة بأكملها)؛ كل هذا يدفع المتخصصين والمسؤولين إلى ضرورة الوقوف وقفة جادة لإدارة الأزمات مستقبلاً، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بتغيير أسلوب الإنتاج، وإدخال إصلاحات أساسية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

على نظام الإنتاج بإدراج حماية النظام الطبيعي بالتحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة، والتحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة (إعادة التدوير)، والعمل على تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات وملوثات، وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية، في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية، وإعادة توجيه استغلال الموارد الطبيعية بمستوى يتناسب مع احتياجات أفراد المجتمع وإمكانياتهم.

البعد الاجتماعي :يرتكز هذا البعد على العدالة والمساواة الاجتماعية في إشباع الحاجات وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخل الكافي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما يرتبط هذا البعد بالصحة والتربية والسكن والعمل، وضمان سلامة أنظمتها الإنتاجية التقليدية وبيئتها الاجتماعية، وتحسين العلاقة بين الطبيعة وأفراد المجتمع، والنهوض برفاهيتهم، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان. وبهذا تصبح التنمية المستدامة تنمية لا تكتفي بالنمو السكاني فقط بل توزع عائداته بشكل متساوٍ من خلال تجدد البيئة وتحاشي الإضرار بها وتدميرها، وتفعيل البرامج والخدمات التي تؤهل أفراد المجتمع وتوسع مداركهم وتشركهم في القرارات المرتبطة بتحسين مستويات حياتهم بشكل متساوٍ بين أفراد الجيل الواحد في المجتمع، وبينهم وبين الأجيال المستقبلية؛ فيمكنهم ذلك من توظيف قدراتهم وإمكانياتهم المتاحة أفضل توظيف مع مراعاة المساواة في فرص الاستثمار والاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات (السروجي، 2002). كما يتميز البعد الاجتماعي باهتمامه بمشكلات النمو والتضخم السكاني الذي أصبح من العوامل الضاغطة على استخدام الموارد الطبيعية وزيادة معدلات التلوث البيئي بمختلف أنواعه (السائل والغازي والصلب)، وهذا ما يمثل استنزافاً للموارد وتدهوراً للبيئة الطبيعية (قادري، 2013).

وتؤكد الباحثة وفقاً لهذا البعد على ضرورة الحد من ظاهرة النمو والتضخم السكاني؛ بسبب محدودية الإمكانيات والموارد الطبيعية المتاحة بالنسبة لعدد السكان الذي يعد عاملاً من عوامل تدمير البيئة الخضراء وإرهاق التربة وتدميرها والإفراط في استغلال البيئة والموارد الطبيعية. وبهذا تكون التنمية المستدامة هي الاستثمار الأمثل لقدرات وإمكانيات أفراد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها من غير تهميش أو إقصاء لخبراتهم، فتكون بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل بنحو منتج وخلاق. وبهذا تتم كفالة التوزيع العادل للنمو الاقتصادي الذي يتحقق بواسطة أفراد المجتمع، ويتم إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها مما يضمن كفاءة الحصول على عمالة منتجة ومستهلكة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، والتي تبرز في القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في مستوى المعيشة والحصول على الاحتياجات الأساسية من أكل وصحة وتربية وتعليم وسكن وخدمات وسلع مادية ومعنوية، والمساهمة في حماية حقوقهم والقيام بواجباتهم. ومن خلال هذه التنمية يتوفر نسيج اجتماعي منسجم بعيداً عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

البعد البيئي :يقوم هذا البعد على مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته البيئية وقدرته على التكيف؛ فعند فقدان النظام البيئي لمرونته يكون عرضة للتدمير والاستنزاف، وبالتالي ينبغي التزام الحدود البيئية لكل نظام بيئي وعدم تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة تجاوز تلك الحدود، فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي بالاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة والتصحر (برنامج الأمم المتحدة، 2015). وتشير الباحثة من خلال ما سبق ذكره إلى أن تحقيق التنمية البيئية المستدامة يؤدي إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية لضمان حماية كل متطلبات الحياة لأفراد المجتمع من ماء وهواء وأرض وتنوع بيولوجي، بحيث لا يتم تدميرها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون والقضاء على طبقة الأوزون والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي، ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة، وهذا يحدث بعدم تجاوز القدرة الطبيعية للنظام البيئي لحمايته من التدمير والتدهور.

مبادئ التنمية المستدامة :تستند التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ في تحقيق استراتيجياتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاه أفراد المجتمع دون المساس بقدرة وحقوق الآخرين في تلبية احتياجاتهم،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويشير إليها الباحثون والمنظمات الدولية (برنامج الأمم المتحدة، 2013؛ منظمة الأغذية والزراعة، 2011؛ معوض، 2022؛ قادري، 2002؛ العقل، 2021؛ عيسى، 2008) على النحو التالي:

- **مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد :**يظهر هذا في الرفع من مستويات المعيشة من خلال استخدام مجموعة من آليات التوزيع والمراقبة المالية كالأسعار والضرائب لتنظيم استخدام الموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها بشكل أمثل (معوض، 2022).
- **مبدأ المرونة :**وتتمثل في قدرة النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على التكيف والمحافظة على بنيته ونماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية، فإذا ما تم فقدان هذه النظم لمرونتها تصبح أكثر عرضة للتدمير والتهديد (العقل، 2021).
- **مبدأ العدالة :**يبرز مبدأ العدالة في مواجهة تدهور قاعدة الموارد البيئية التي ينجم عنها عدم إرضاء احتياجات أفراد المجتمع الأكثر حاجة، وبالتالي يجب توجيه التنمية المستدامة لمساعدتهم لأن لديهم خياراً بديلاً عن تدمير بيئتهم (العقل، 2021).
- **مبدأ الاحتياط :**يقوم هذا المبدأ على ضرورة اتخاذ الدول والمجتمع الدولي التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها. فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة، أي أن الفكرة العامة لهذا المبدأ هي اتخاذ تدابير عندما يكون هناك سبب كافٍ للاعتقاد بأن أي نشاط أو منتج قد يسبب أضراراً جسيمة ولا رجعة فيها على الصحة أو البيئة، دون الحاجة للبحث عن دليل قاطع ورسمي بوجود علاقة سببية (برنامج الأمم المتحدة، 2015).
- **مبدأ الملوث الدافع :**يرتكز هذا المبدأ على جعل تكاليف الوقاية ومكافحة التلوث تتحملها الجهة المتسببة فيه، أي إلزام من يحدث تلوثاً بالبيئة بدفع غرامة مالية، وتقوم السلطات بمتابعة التنفيذ وفرض العقوبات الجزائية والمالية، ووضع قواعد فعالة للمسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية، وفرض إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي (بوساحة وبحوص، 2019). ويؤخذ على هذا المبدأ أنه مقبول في المسائل القابلة للإصلاح، ومرفوض تماماً في حالات الإتلاف الكلي التي لا يمكن تعويضها (منظمة الأغذية والزراعة، 2011).
- **مبدأ المشاركة :**يشير إلى مشاركة جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في اتخاذ القرارات الجماعية في مجال التخطيط ووضع السياسات، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي (قاعدة الهرم) لتمكين الهيئات من المشاركة في إعداد وتنفيذ الخطط (قادري، 2002).
- **مبدأ الإدماج :**يشير إلى المتطلبات اللازمة لدمج الأبعاد البيئية عند صنع القرار، ووضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية، وتقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه (معوض، 2022).

وتوضح الباحثة في الدراسة الحالية أن الوقاية في حماية البيئة تكون أفضل وأرخص وأكثر فعالية من العلاج، ويتم ذلك بالسعي إلى تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية من خلال الاستشراف والتفكير العقلاني، واختيار الحلول المثلى والبدائل الممكنة، مع الاهتمام بتقدير التكاليف والمنافع البيئية عند تصميم استراتيجيات الطاقة لتصبح البيئة عنصراً فعالاً في إطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة:

"تالكوت بارسونز :"تمثل البنائية الوظيفية لدى "بارسونز" كما أشار إليها الحوات (1998) رؤية سوسيولوجية تهدف إلى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية، والوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى، ومن أبرز المفاهيم المتداولة في البنائية الوظيفية ما يلي:

- **المجتمع :**يعد وفقاً للاتجاه البنائي الوظيفي نسقاً من الأفعال المحددة المنظمة الذي يتألف من مجموعة من المتغيرات أو الأبعاد المترابطة بنائياً والمتساندة وظيفياً.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **التوازن الاجتماعي :**ويهدف إلى مساعدة المجتمع على أداء وظائفه وبقائه واستمراره، ويتحقق بالانسجام بين مكونات البناء والتكامل بين الوظائف الأساسية، يحيطها جميعاً برباط من القيم والأفكار التي يرسمها المجتمع لأفراده وجماعاته.
- **النسق الاجتماعي :**وتتمثل في العلاقات المترابطة والمتساندة بين الأفراد، والذي يتميز بخصائص أهمها:

أ -**التحديد :**أي إمكانية تحديد العناصر الداخلة والمكونة للنسق.

ب -**الترابط :**أي أن جميع عناصر النسق الاجتماعي مترابطة بعضها ببعض؛ إذ كل جزء له صلة بالأجزاء الأخرى ويعتمد عليها.

ج -**التباين :**بمعنى أن النسق الاجتماعي هو نسق متوازن أو يتجه باستمرار نحو التوازن (الحوات، 1998).

- **الوظيفة الاجتماعية :**تعتبر نتيجة موضوعية لظاهرة اجتماعية يلمسها الأفراد والجماعات، كما أنها الطريقة التي يعمل بها المجتمع ويستمر في بقائه.
- **البناء الاجتماعي :**يستخدم للإشارة إلى نوع من الترتيب بين مجموعة نظم يعتمد بعضها على بعض، وتعتبر وحدات البناء الاجتماعي في ذاتها بناءات فرعية، والافتراض الأساسي يتمثل في أن التكامل أو بقاء الكل يتوقف على العلاقات بين الأجزاء وأدائها لوظائفها (كريب، 1999).

وترى الباحثة في الدراسة الحالية أن المتطلبات الوظيفية (مستلزمات البناء الاجتماعي) لدى "بارسونز" تبرز لضمان البقاء والاستمرار في تكيف النسق مع بيئته، ولابد لكل نسق من وجود أدوات يحرك بها مصادره ليحقق أهدافه، وبالتالي يصل إلى درجة الإشباع، وكل نسق يجب أن يحافظ على الانسجام بين مكوناته أي الحفاظ على وحدته وتماسكه؛ وبالتالي فإن كل مجتمع يتأكد بأن لدى أعضائه الدافعية الكافية لأداء أدوارهم مع الالتزام بقيم المجتمع.

أبعاد البنائية الوظيفية :تعد البنائية الوظيفية كما أشار إليها عثمان (2008) بأنها نظرية سوسيولوجية ذات ثلاثة أبعاد وهي:

- **الوظيفية الفردية :**تركز هذه الوظيفة على حاجات الفاعلين الاجتماعيين والبنى الاجتماعية التي تظهر لتلبية هذه الحاجات؛ مثال ذلك الأسرة النووية التي تتكون عادة من الأبوين وبضعة أولاد، ظهرت لتلبي بعض الحاجات الفردية كالتمتع بالحرية والعيش بالاستقلالية والعمل والتربية الخاصة، وفي مقابل ذلك لم تعد الأسرة الممتدة قادرة على تلبية هذه الحاجات الفردية.
- **الوظيفة العلاقاتية :**تركز هذه الوظيفة على آليات العلاقات الاجتماعية التي تساعد في التغلب على التوترات التي قد تمر بها العلاقات الاجتماعية.
- **الوظيفة الاجتماعية :**يقع التركيز على البنى والمؤسسات الاجتماعية الكبرى وعلاقاتها ببعضها البعض، وتأثيراتها الموجهة لسلوكيات الأفراد والمجتمعات، كالوظيفة التي تقوم بها مؤسسات كالجامعة أو المستشفى أو الإذاعة أو التلفزيون والمتعلقة بالمجتمع (عثمان، 2008).

وتؤكد وجهة نظر "بارسونز" عن الفعل الاجتماعي إلى أنه كل أشكال السلوك البشري التي تحركها وتوجهها المعاني الثقافية والقيم والمعايير الموجودة في بيئة الفاعل، وهي معاني يدركها ويستدمجها في ذاته ويستند عليها في تحريك وتوجيه سلوكياته. والفاعل ليس شرطاً أن يكون فرداً وإنما قد يكون جماعة أو تنظيماً أو حتى مجتمعاً؛ وبالتالي يعد أي كائن يمكن أن يفسر سلوكه في ضوء المعاني التي يشتمل عليها فعله. ويؤكد "بارسونز" على أن تحليل الفعل الاجتماعي يجب أن يتم في إطار ثنائية الفعل والموقف؛ أي مراعاة البيئة الخارجية وذاتية الفاعل (الحوات، 1998).

الدراسات السابقة:

دراسة علي وخليفة :(2024) هدف هذا البحث إلى التعرف على الأمن البيئي والاجتماعي ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت؛ حيث إن البيئة تعني كل ما يحيط بالفرد يتأثر به ويؤثر فيه. ولكي تحقق التنمية المستدامة أهدافها في المجتمع، لابد من توافر الأمن البيئي والأمن الاجتماعي. استخدم الباحثان المنهجين الوصفي والتحليلي لملاءمتهما لمثل هذه البحوث، مع

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة في هذا الموضوع. أعد الباحثان أداة البحث متمثلة في استبانة طُبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت للتعرف على وجهة نظرهم وآرائهم، وبلغ عددهم (62) عضواً من مختلف كليات الجامعة. أوضحت نتائج البحث أن الجهات المختصة تقوم بالرقابة الكافية والمستمرة على الأغذية المستوردة لتحقيق الأمن الغذائي، كما بينت النتائج أن الدولة تراعي في إنتاج الموارد الطبيعية واستخدامها الحفاظ على حق الأجيال القادمة، وأن الجامعات والمراكز البحثية تدعم الباحثين للقيام بأبحاث تسهم في تحقيق الأمن البيئي. كما أظهرت النتائج أن الجريمة بأشكالها المختلفة تُعد من أهم المخاطر التي تواجه الأمن الاجتماعي وتقف عائقاً في سبيل تحقيق برامج التنمية المستدامة، وأوضحت النتائج أن تحسين الوضع المعيشي للأفراد يؤدي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي.

دراسة العقل :(2021) هدف الباحث إلى البحث في أبعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية، والتعرف على الإطار الفلسفي لها، والكشف عن التطبيقات التربوية في ضوء مصادر التربية الإسلامية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية لاستخلاص أبعاد التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها. ومن أبرز النتائج أن للتنمية المستدامة مفهوماً أصيلاً في الإسلام، وأن أبرز مبادئها: الإنصاف، والتمكين، والتضامن، وإيجاد التوازن بين الاحتياجات المختلفة للمجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة التفكك الاجتماعي والبطالة والفقر. كما أكدت النتائج على أهمية الاستخدام العقلاني للموارد، واحترام البيئة، وتعزيز الوعي الثقافي، والتفكير في مصير الأجيال القادمة. وأشارت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية في البعد البيئي يتطلب إعمار الأرض وترشيد استغلال مواردها، بينما تبرز تطبيقاتها في التربية الإسلامية من خلال التعليم والإعلام والأسرة والمسجد، مع ضرورة إدراج مفاهيم البيئة الآمنة في المراحل التعليمية المختلفة.

دراسة باحمدان والذيب :(2022) هدفت الدراسة إلى بيان دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال التعرف على اقتصاديات التعليم وإنجازاته المتماشية مع الرؤية الوطنية. استخدمت الدراسة المنهج القياسي الإحصائي عبر نموذجين؛ الأول كان المتغير التابع فيه هو الناتج المحلي الإجمالي (تعبياً عن البعد الاقتصادي)، والثاني كان المتغير التابع هو دليل التنمية البشرية (تعبيراً عن البعد الاجتماعي). وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الإنفاق على التعليم والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة سببية موجبة بين الإلمام بالقراءة والكتابة والتنمية البشرية. وأكدت النتائج بشكل عام صحة فرضية الدراسة بأن التعليم يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وأوصت بأهمية مشاركة جميع أطراف العملية التعليمية، وتطوير المناهج، والإعداد الجيد للكادر التعليمي والقيادي.

دراسة بوساحة وبحوص :(2019) هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة باعتبارها إحدى أهم المؤسسات المعرفية. أجريت الدراسة الميدانية على عينة من (50) أستاذاً جامعياً بالمركز الجامعي تيسمسيلت، وتم تطوير استبانة مكونة من (24) فقرة. أسفرت النتائج عن وجود نقص في تأدية المركز الجامعي لمهامه لفائدة التنمية المستدامة، سواء في مجال البحث العلمي أو في مناهج التدريس والتدريب. كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات التنمية المستدامة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المرتبة العلمية، المستوى التأهيلي، سنوات الخبرة)؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة أكبر من.(0.05)

التعليق على الدراسات السابقة:

1. **المنهج :**اعتمدت بعض الدراسات السابقة على المنهج الوصفي الارتباطي أو المنهج القياسي، بينما اعتمدت الباحثة في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الأهداف الموضوعة.
2. **المضمون :**أوضحت الدراسات السابقة أبعاد ومؤشرات ومبادئ التنمية المستدامة في سياقات مختلفة (بيئية، تربوية، تعليمية)، وهو ما ركزت عليه الدراسة الحالية في سياق البنية الاجتماعية الليبية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. **الاستفادة :**استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات في توفير القاعدة المعلوماتية الرصينة لصياغة مشكلة الدراسة وأهدافها، وبناء الإطار النظري، وتحليل نتائج الدراسة في ضوء النظريات المفسرة والأدبيات المرتبطة بالموضوع.

مناقشة وتحليل النتائج:

إجابة التساؤل الأول: ما هي مشتملات البنية الاجتماعية في المجتمع الليبي؟

تتكون البنية الاجتماعية للمجتمع الليبي من أنساق ومؤسسات مترابطة تنظم تفاعلات الأفراد، وتشمل بشكل رئيسي مجموعة من الأفراد والمجموعات، والمكانة والدور الاجتماعي، والنظم الاجتماعية (الأسرة، الدين، الاقتصاد، التعليم، السياسة)، والقيم والمعايير الثقافية. هذه الهيكلية توجه سلوك الأفراد وتضمن استقرار المجتمع واستمراره عبر شبكة من العلاقات المتكررة والمنتظمة. وتتضمن البنية الاجتماعية المؤسسات التي تلبي الاحتياجات الأساسية، والمتمثلة في الأسرة (كنظام أولي)، ونظام التعليم والمؤسسات الاقتصادية والدينية. كما تشتمل على "المكانة الاجتماعية" و"الدور الاجتماعي"، وهي المراكز التي يشغلها الأفراد (مثل: طبيب، أب، معلم) والأدوار السلوكية المتوقعة منهم بناءً على هذه المراكز. كذلك تُعد الجماعات الاجتماعية، سواء كانت أولية كالأسرة أو ثانوية كالمؤسسات والمنظمات المهنية، الركيزة التي ينتمي إليها الفرد. ولكي تنتظم هذه الجماعات، يجب أن تحكمها القيم والمعايير الثقافية والمبادئ التي تحدد ماهية السلوك المقبول والمرفوض. وترتبط هذه المكونات في علاقات بنائية تتمثل في التفاعل الاجتماعي والأنماط المستقرة من التنافس والروابط البينية.

وتتميز هذه البنية بالثبات والاستمرار رغم تغير الأفراد، وهذا ما يتفق مع ما جاء في دراسة بوساحة وبحوص (2019)، وما تؤكده الباحثة بأن التنمية المستدامة التي تنعكس آثارها على البنية الاجتماعية هي "تنمية بشرية" تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والمشاركة في صنع القرارات التنموية. إلا أن تحقيق الأثر الإيجابي لا يتأتى إلا بتوفر العدالة والمساواة الاجتماعية، مع أخذ مصالح الأجيال المستقبلية في الاعتبار، وضمان حصول الأجيال الحاضرة على فرص متساوية في الموارد والخدمات، للقضاء على التفاوت الصارخ بين الفئات الاجتماعية. كما تهدف التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي إلى دعم القطاعات غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية، خاصة للمرأة، لتعزيز تماسك البناء الاجتماعي.

إجابة التساؤل الثاني: ما هي مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع الليبي؟

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم مدى تقدم الدولة والمؤسسات في تحقيق التنمية بصورة فعلية، مما يستدعي اتخاذ قرارات وطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتشكل هذه المؤشرات إطار العمل لتحقيق المساواة والصحة العامة والتعليم وحماية البيئة من التلوث والتصحر. ومن خلال الأدبيات والدراسات السابقة، نجد أن مجال "الصحة" يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية عبر الحصول على مياه صالحة وشرب وغذاء صحي؛ لذا فإن تدهور الأوضاع الصحية بسبب التلوث والفقر والتضخم السكاني يُعد من عوامل فشل التنمية. وكما أشارت دراسة العقل (2021) ودراسة بوساحة وبحوص (2019)، تتمثل المؤشرات الصحية في معدلات وفيات الأمهات والأطفال، والعمر المتوقع عند الولادة، وجودة الرعاية الأولية.

وكلما زاد معدل النمو السكاني، زاد استهلاك الموارد وتقلص النمو الاقتصادي؛ لذا فإن تكدس السكان في المدن والهجرة من الريف يسبب ضغطاً عشوائياً يتعارض مع أهداف الاستدامة التي تسعى لتوفير سكن ملائم. وهنا يبرز مؤشر "نصيب الفرد من المساحة السكنية" كمعيار للرفاه. كما يُعد "التعليم" مكسباً جوهرياً، وتظهر مؤشراته في معدلات الالتحاق بالمدارس ونسبة الإلمام بالقراءة والكتابة، مما يحقق الأمن الاجتماعي ويحمي المجتمع من الجريمة والعنف عبر نظام إداري أمني متطور. وتؤكد الباحثة أن كيفية استثمار الأراضي وحماية الموارد المائية (مؤشر المياه العذبة) ومكافحة التصحر هي صور حية للاستدامة. كما أن الحفاظ على "التنوع الحيوي" يُعد عاملاً أساسياً يؤثر على الجوانب الاقتصادية والطبية، حيث ترتبط صحة الإنسان مباشرة بهذا التنوع. وتمثل نسبة الكائنات المهددة بالانقراض ومساحة المحميات

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الطبيعية مؤشرات بيئية حاسمة، تعتمد على استخدام التقنيات الحديثة، وتشجيع "الاقتصاد الأخضر"، وإشراك المؤسسات البيئية في القرار الاقتصادي.

إجابة التساؤل الثالث: ما هي الإرهاصات الأولية للتنمية المستدامة في البنية الاجتماعية في المجتمع الليبي؟

تُعد البنية الاجتماعية الإطار الشامل المستقر للعلاقات؛ حيث تنتظم من خلالها الأدوار والمعايير التي توجه السلوك. وتسعى التنمية المستدامة إلى إحداث تأثيرات إيجابية عبر تحسين ظروف معيشة الفقراء وتعزيز السلوك الراشد بيئياً المتوافق مع القيم الاجتماعية. ويتفق هذا مع نتائج دراسة علي وخليفة (2024) التي أشارت إلى ضرورة مشاركة أفراد المجتمع، خاصة الفئات المستهدفة، في العملية التنموية. ويترتب على ذلك الإشباع المتوازن للحاجات الأساسية انطلاقاً من حق الإنسان في البقاء، مما يتطلب تضامناً بين فئات المجتمع لتعزيز الاستقلالية في اتخاذ القرار وتبني نموذج تنموي يلبي الخصوصية الليبية.

إن التنمية المطلوبة هي التي تنبع من جذور المجتمع والقائمة على العدالة والكرامة، وتعزيز "الحكمة الإيكولوجية" (التنمية المتوافقة مع البيئة). نحن بحاجة إلى "بوصلة أخلاقية" أساسها التمكين والمشاركة والتماسك الاجتماعي، والمحافظة على الهوية الثقافية والتطوير المؤسساتي. وتشير الاتجاهات الدولية إلى أن تقدم المجتمعات لا يُقاس بالقوة العسكرية، بل بسلامة وصحة وتعليم أفرادها، وفرص العمل المتاحة، ومدى احترام الحقوق والحريات، وتوفير الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين. وترى الباحثة أن هذا لا يتأتى إلا بـ "إعادة التخطيط المجتمعي المندمج" الذي يوزع الأدوار بين الدولة والسوق ومؤسسات المجتمع المدني، مع التركيز على إدارة الأزمات وحماية الأنظمة الإيكولوجية واستغلالها عقلانياً. ويتطلب ذلك تغييراً في سلوك المواطنين والحكومات لمواجهة غياب العدالة والمخاطر البيئية والصحية التي تواجه المجتمع الليبي.

الاستنتاجات :من خلال الدراسة والتحليل للأدبيات والنظريات المرتبطة بانعكاسات التنمية المستدامة على البنية الاجتماعية، خلصت الباحثة إلى الاستنتاجات الجوهرية التالية:

1. تُعد التنمية المستدامة نظاماً شمولياً يتجاوز المفهوم التقليدي للنمو؛ إذ تتعامل بمرونة عالية مع المتغيرات المعقدة والمشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة، مما يجعلها أداة استراتيجية لإعادة صياغة التفاعلات داخل البنية الاجتماعية بما يضمن استقرارها أمام الأزمات.
2. أهمية ابتكار وتطوير وسائل توعوية عصرية تستهدف أفراد المجتمع عبر توظيف التكنولوجيا الحديثة والرقمنة؛ وذلك لتعزيز جودة الحياة والارتقاء بالمجتمع، وضمان القدرة على إدارة الأزمات والمخاطر البيئية والاجتماعية الطارئة وإيجاد حلول علمية استباقية لها.
3. ضرورة ترسيخ ثقافة الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية، وتوظيفها بشكل عقلاني يمنع استنزافها أو تدمير النظم الإيكولوجية، مع إعادة توجيه أنماط الاستهلاك والإنتاج لتصبح متوافقة مع المتطلبات البيئية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.
4. تمتلك التنمية المستدامة أبعاداً دينامية تفاعلية تربط المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في نسق واحد؛ تهدف من خلاله إلى تحقيق المواءمة والموازنة الدقيقة بين احتياجات أفراد المجتمع المتنامية والموارد البيئية المتاحة، لضمان نمو اقتصادي غير مخل بالاستقرار الاجتماعي.
5. تتسم الاستدامة بخاصية الاستمرارية والاستقرار في إدارة الثروات الطبيعية؛ حيث يمثل "التوازن البيئي" الركيزة الأساسية التي ينطلق منها أي تحسين للمستوى المعيشي، مما يتطلب تنظيماً محكماً للموارد البيئية والعمل المستمر على تنميتها وتجديدها.
6. كشفت الدراسة أن البنية الاجتماعية في ليبيا تمتلك مقومات الصمود، إلا أنها بحاجة إلى تكامل الأدوار بين المؤسسات الرسمية والأهلية لإدماج أبعاد الاستدامة ضمن الثقافة المجتمعية والممارسات اليومية للمواطن.

التوصيات :بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات، تضع الباحثة التوصيات التالية أمام صناع القرار والمختصين:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. **دعم البحث العلمي :**ضرورة توفير الدعم المادي والمعنوي للمراكز البحثية والجامعات، وتفعيل الشراكة بينها وبين مؤسسات الدولة لترجمة نتائج البحوث والدراسات العلمية إلى خطط عمل واقعية تخدم أهداف التنمية المستدامة في المجتمع الليبي.
2. **تعزيز الاستقرار الأمني :**تكثيف الجهود الأمنية والاجتماعية المشتركة لمكافحة الجريمة بشتى صورها (المنظمة والإلكترونية والاجتماعية)، لما للأمن من دور محوري كشرط أساسي لنجاح برامج التنمية، وضمان بيئة آمنة للمشاريع التنموية والاستثمارات المستدامة.
3. **التمكين الاقتصادي والاجتماعي :**العمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تبني سياسات اقتصادية عادلة، وخلق فرص عمل حقيقية ومستدامة للشباب من الجنسين، وتفعيل برامج المشروعات الصغرى والمتوسطة للقضاء على البطالة، مما يدفع بعجلة التنمية المستدامة ويحقق التماسك الاجتماعي.
4. **نشر الثقافة البيئية :**إدراج مفاهيم التنمية المستدامة وحماية البيئة ضمن المناهج التعليمية في مختلف المراحل، والاعتماد على وسائل الإعلام في نشر الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد والترشيد الاستهلاكي.
5. **تطوير الحوكمة والسياسات :**صياغة تشريعات وقوانين وطنية تُلزم المؤسسات الإنتاجية بالمعايير البيئية والاجتماعية (مثل مبدأ الملوث الدافع)، وتشجيع التحول نحو الطاقة البديلة والصناعات الخضراء بما يتوافق مع الخصوصية الجغرافية والاجتماعية لليبيا.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

المراجع العربية

[1] باحمدان، محمد سعيد، والذيب، خالد زكي. (2022). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)، (42)، 167-192.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2015). دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: كيفية تحقيق إطار متوازن وطموح وشامل (تقرير فني). برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

[3] بوساحة، محمد لخضر، وبحوص، نسيمة. (2019). دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة: دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 3(1)، 69-86.

[4] الحوات، علي. (1998). النظرية الاجتماعية: اتجاهات أساسية. منشورات فاليتا.

[5] سالم، ياسمينة إبراهيم، ويحيى، هاجر. (2017). الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، (6)، 146-178.

[6] السروجي، طلعت. (2002). تخطيط خدمات الرعاية الاجتماعية. مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

[7] عثمان، إبراهيم عيسى. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار الشروق للنشر والتوزيع.

[8] العقل، عقل بن عزيز. (2021). أبعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية. المجلة التربوية (جامعة سوهاج)، 82(2)، 896-940.

[9] علي، أحمد الأمين، وخليفة، عمر أحمد. (2024). الأمن البيئي والاجتماعي ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت. مجلة أبحاث كلية الآداب (جامعة سرت)، 16(1)، 72-87.

[10] عيسى، محمد عبد الشفيع. (2008). مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجمالية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، 15(43-44)، 156-172.

[11] فهمي، سيد محمد. (1998). الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي. المكتب الجامعي الحديث.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[12] قادري، محمد الطاهر. (2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. مكتبة حسن العصرية.
[13] كريب، أيان. (1999). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرمس (ترجمة: محمد حسين غلوم). سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
[14] معوض، مصطفى محمد. (2022). الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية (جامعة الفيوم)، (19)، 810-854.
[15] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). (2011). الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة. مستودع وثائق منظمة الفاو.

المراجع الأجنبية:

[16] Alfoghi, O. M. O. (2025). The relationship between social policies and planning in the context of sustainable development. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 1(2), 41–56.
[17] Elelam, M. M. (2025). The role of good governance of public resources in achieving sustainable national development: An analytical study of challenges and mechanisms. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 1(2), 651–659.
[18] Almaryami, A. M. S. (2025). The sociology of gender and development: An analytical reading of gender gap and empowerment indicators. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 1(2), 740–747.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).